مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٤٤**

الخميس، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة ياكوبونيه	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/296)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/296)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/296، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيدة مارغريت لوي؛ وسعادة السيد كارلوس أولغوين سيغاروا، نائب الممثل الدائم لشيلي، بصفته ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بشأن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوي.

السيدة لوي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لعرض آخر تقرير للأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/296)، الصادر في ٢٩ نيسان/أبريل. سأركز إحاطتي الإعلامية على التطورات منذ ذلك الحين وعلى بعض التحديات الرئيسية التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الوقت الراهن.

ازداد تدهور الحالة الأمنية في أواخر نيسان/أبريل وأيار/مايو، مع أعمال عسكرية كبيرة في ولايات الوحدة وجونقلي وأعالي النيل، في تجاهل تام لاتفاق وقف أعمال القتال. وذلك أمر يثير القلق الشديد، حيث أن له أثرا مدمرا على السكان المدنيين في تلك المناطق. وعلاوة على ذلك، يشير عدد متزايد من التقارير إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والاغتصاب ومضايقة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ، فضلا عن تدمير الممتلكات المدنية وسبل العيش.

والحالة في ولاية الوحدة حاليا هي الأخطر، حيث لدينا تقارير تفيد بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان يتقدم ويقاتل في طريقه نحو كوش ولير وأدوك في جنوب ولاية الوحدة. واقتضى ذلك من معظم الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية إجلاء موظفيها، لتزداد معاناة عدد كبير من المدنيين. واستمر تدفق الأشخاص المشردين داخليا إلى مخيم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو – حوالي ٢٤٠٠ شخص حتى الآن في أيار/مايو – وتشريد المدنيين الأبرياء بصفة عامة.

وقد أصدرت بيانا يعرب عن القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ويذكر الأطراف بالتزاماتها بالتقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وباتخاذ جميع التدابير لكفالة سلامة المدنيين وضمان سلامة موظفي وأصول منظمات المعونة الدولية والأمم المتحدة.

بالإضافة إلى استمرار الاشتباكات بين قوات الحكومة وقوات المعارضة، نشبت أعمال القتال بين قبيلة الدينكا وميليشات الشلك، وكلاهما منتسب للجيش الشعبي لتحرير

السودان، في ملكال، وفشودة، وأكوكا، في ولاية أعالي النيل. وتكمن جذور التوتر في نزاع طويل الأمد على الأرض، ولكنه تطور ليصل إلى حالة خرجت عن السيطرة. أدى ذلك أيضا إلى انعكاس الاتجاه في ملكال، التي شهدت مؤخرا عودة سكان البلدة، وإعادة فتح الأسواق المحلية. ساعدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الحكومة في إرسال وفد رفيع المستوى بقيادة ملك الشلك من جوبا إلى ملكال للوساطة واحتواء التراع. ولا تزال المشاورات بين الطرفين مستمرة، ولكن الحالة لا تزال متوترة، مع إمكانية وقوع المزيد من الاشتباكات.

إن التوترات القبلية وأعمال القتال في ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي باتت محسوسة داخل المواقع المدنية التي تحميها البعثة. ولا يصل المزيد من الأشخاص المشردين داخليا فحسب، بل وزادت الحوادث العرقية والاشتباكات السياسية والقبلية خلال الشهرين الماضيين. ووقعت آخر حادثة في جوبا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو، حينما أسفرت أعمال القتال على نطاق واسع بين الأشخاص المشردين داخليا من نوير ميوم ومايينديت عن مقتل شخصين وإصابة ما يزيد عن ٦٠ آخرين. وتمكنت قوة البعثة ووحدات الشرطة المشكلة من استعادة النظام؛ بيد أن التوترات آخذة في الازدياد. وبالرغم من أن العديد من المشردين داخليا من ميوم تركوا المخيم، بحجة عدم استطاعتهم من العيش مع باقي المشردين داخليا، تمكنت البعثة بعد ذلك من تعزيز المصالحة، الأمر الذي أدى إلى عودة بعض المشردين داخليا.

كما تولي البعثة، خارج منطقة التراع التقليدية في منطقة أعالي النيل الكبرى، اهتماما وثيقا لحوادث العنف الطائفي المتكررة في الدول الأخرى التي تشمل حوادث سرقة الماشية والهجمات الانتقامية التي كثيرا ما تستهدف النساء والأطفال. وتحتاج ولاية البحيرات تحديدا اهتمامنا، حيث أن مستوى العنف والخسائر البشرية في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام تجاوز مستوى القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة. وتواصل البعثة استكشاف سبل دعم الجهود الرامية إلى إنهاء العنف وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية.

وفي ظل انعدام الأمن السائد والزيادة الكبيرة في أعمال العنف، الحالة الإنسانية تبعث على بالغ القلق. فهناك ما يزيد عن مليوني شخص ما زالوا مشردين، ما يربو عن ١,٥ مليون مشردين داخليا في جنوب السودان وما يزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في البلدان المجاورة. ويواجه ما يزيد عن ٢,٥ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، لا سيما في منطقة أعالي النيل الكبرى، ومن المرجح أن يشهد هذا الرقم زيادة كبيرة. وتواصل البعثة تقديم الدعم للوكالات الإنسانية لتمكينها من تلبية الاحتياجات الأساسية للمعرضين للخطر. وقدمت البعثة قوة الحماية لقوافل الإغاثة التي تستخدم لتأمين الإمدادات الإنسانية والإغاثية قبل بداية موسم الأمطار.

ومنذ ٦ أيار/مايو، قدمت البعثة الحماية لما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في سبعة مواقع، بما في ذلك حوالي ٥٣ ٠٠٠ في بانتيو و ٣٤ ٠٠٠ في جوبا، والآن ٢٩ ٠٠٠ تقريبا في ملكال بعد القتال الأخير في المنطقة. واستثمرت البعثة وشركاؤها في مجال المساعدة الإنسانية موارد كبيرة لتحسين الظروف المعيشية في بانتيو وملكال قبل حلول موسم الأمطار. وفي بانتيو، بالرغم من المعوقات المادية والموارد الهندسية والمالية المحدودة، استكملت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة تقريبا تشييد موقع جديد بما يلزمه من الصرف لمنع حدوث الفيضانات.

ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء أيضا على عدم استدامة مواقع الحماية في الأجل الطويل. وكما أظهرت الأحداث التي وقعت مؤخرا في جوبا، كلما طال وجود المخيمات في شكلها الحالي، زادت حدة التوتر داخل المخيمات. ولذلك

نواجه العديد من التحديات في هذه المواقع، بما في ذلك الجريمة والعنف المتصلان بالعصابات والاضطرابات المستندة إلى الأصل العرقي. وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تبذل جميع الجهات الفاعلة الإنسانية قصارى جهدها من أجل تقديم الخدمات إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلد، وليس فقط في مواقع البعثة لحماية المدنيين. ويجب أيضا إيلاء الاهتمام لكفالة ألا تصبح هذه المواقع جاذبة للأشخاص الذين يبحثون عن الاستفادة من الخدمات المتاحة في المخيمات، بدلاً من أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية المادية.

كما أتاح وصول قوات إضافية للبعثة بتوسيع نطاق تغطيتها، بما في ذلك من خلال إنشاء قواعد أمامية للعمليات والقيام بدوريات استباقية وتوفير الحماية والتطمينات إلى المدنيين الضعفاء خارج أماكن عمل البعثة. والقيود المفروضة على الموارد والقدرات، فضلا عن العرقلة المتعمدة من الأطراف، تعمل مع ذلك، على الحد من أنشطة الحماية من الأفراد العسكريين في البعثة، لا سيما في مناطق يصعب الوصول إليهم فيها.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ما زالت أشعر بصدمة إزاء انخفاض مستوى احترام الحياة الإنسانية في جنوب السودان. ولا تزال البعثة تتلقى تقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما يشير إلى أن المدنيين يواجهون ظروفا غير آمنة في كثير من أنحاء البلد. في منطقة أعالي النيل الكبرى، حققت البعثة في إدعاءات تفيد بمقتل المدنيين في أعمال القتال في ملكال، وأكوكا، فشودة خلال نيسان/أبريل. كما نراقب عن كثب االموقف العدائي للجيش الشعبي لتحرير السودان تجاه المشردين داخليا الذين لاذوا بموقع الحماية التابع للبعثة في بانتيو، حيث قتل عدة أشخاص أو جرحوا. وسنبذل بالطبع كل ما في وسعنا للتحقيق في ما يحدث في ولاية الوحدة أثناء أعمال القتال التي نشبت مؤخرا.

أما من جانب أكثر إيجابية، فقد تم تسريح ٧٥٧ ١ من الأطفال المرتبطين بفصيل كوبرا. وخلال لقائي في ٢٨ نيسان/أبريل برئيس السلطة الإدارية والقائد السابق للحركة الديمقراطية لجنوب السودان/فصيل كوبرا بالجيش، السيد ديفيد ياو ياو، أكد لي دعمه المستمر لتأمين تسريح الأطفال الجنود في منطقته. ولكن كما من الأهمية الإفراج عن الجنود الأطفال، من المهم أيضا دعم تدريب المهني والسبل العيش التي تتصل بالجهود لضمان عدم عودتهم إلى الانضمام إلى جماعة مسلحة أخرى. وسيحتاج ذلك الجهد إلى الدعم المقدم من المانحين.

وبالرغم من التأكيدات على التعاون والدعم على مستويات أعلى، ما زلنا نعاني من القيود والعراقيل في الميدان. ولذلك، أحث الحكومة والمعارضة على تجديد التزامهما بتيسير عمل الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي ذلك الصدد، أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار حالات الاعتقال والاحتجاز والاختطاف غير القانونية، بما في ذلك استهداف موظفي الأمم المتحدة والشؤون الإنسانية. وكما ورد في تقرير الأمين العام، ثلاثة من موظفي برنامج الأغذية العالمي فقدوا في الأول من نيسان/أبريل في ولاية أعالي النيل ولم يتم العثور عليهم حتى الآن. ولم تتغير حالة موظفي الأمم المتحدة الخمسة التي أشرت إليها في بياني في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7282)، بمن فيهم شخصان مفقودان وثلاثة في الاحتجاز.

وتواصل البعثة تقديم الدعم والمساعدة إلى آلية الرصد والتحقق التابعة لهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من خلال اللجنة التقنية المشتركة، في كل من جوبا وفي المواقع الميدانية. وقد تم نشر خمس أفرقة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الدول، وتقدم البعثة الدعم اللوجستي وقوة الحماية لتسهيل عملها. وبلغ قوام القوات النظامية في البعثة في ٧ أيار/مايو ٣٠٢ ١١ من الأفراد العسكريين، و ١٠٣ ١ من ضباط الشرطة، بمن في ذلك ٤٩٢ من أفراد وحدة الشرطة المشكلة.

أود أن أشكر البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة على دعمها المتواصل، وأحثها وغيرها من الدول الأعضاء على المساعدة على تجهيز موظفي البعثة والموارد والتعجيل بنشرها.

وعلى الرغم من أن البعثة لا تملك ولاية تتيح لها تيسير عملية السلام، فإننا نتأثر مباشرة من عدم إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق سلام. وكنا نعلق آمالاً كبيرة على تحقيق إنجاز في وقت سابق من هذا العام، ونشعر بخيبة أمل شديدة لعدم قدرة الأطراف على التوصل إلى حل توفيقي. لا يوجد بديل عن إسكات المدافع وإبرام اتفاق سلام شامل من أجل تحويل جنوب السودان نحو طريق السلام والاستقرار. ولقد دأبت على نقل تلك الرسالة إلى جميع المحاورين في جنوب السودان، بما في ذلك الرئيس كير وزعيم المعارضة الدكتور ريك ماشار. ويجب أن تتوقف معاناة شعب جنوب السودان التي تستعصي على الوصف. وكل يوم يكر من دون التوصل إلى اتفاق سياسي يسهم في زيادة تدهور الحالة في عين المكان، مما يؤدي إلى زيادة البؤس والتشرد وتعريض السلام والأمن الإقليميين للخطر.

إن الحالة الاقتصادية في جنوب السودان آخذة في التدهور، ولا سيما بالنظر إلى الانخفاض في إيرادات النفط، والإنفاق الضخم على الدفاع وعدم قدرة الحكومة على تأمين الدعم المالي الخارجي. والفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي للدولار الأمريكي مقابل جنيه جنوب السودان قد اتسعت، ومعدلات التضخم آخذة في الارتفاع.

وستستمر الحالة في التدهور في حالة استمرار الصراع وعدم تقديم المساعدة الخارجية. ويجب على المجتمع الدولي إيجاد السبل الكفيلة بدعم شعب جنوب السودان لتهيئة بيئة تقضي على العوامل المتسببة في نشوب النزاعات وتسمح بالتنمية. إن الدعم المعزز في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والإنتاج الغذائي سيكون أساسياً للحد من تدهور الحالة الاقتصادية في جنوب السودان – ليس فقط من أجل منع انهيار النسيج الاجتماعي للبلد فحسب، بل أيضاً لمنع انعدام الأمن من الانتشار إلى المناطق التي لم تتأثر مباشرة بالنزاع ككل. ولا يمكننا أن ننتظر التوصل إلى اتفاق شامل قبل التركيز على المتطلبات الإنمائية الطويلة الأجل.

وفي اجتماع عقد مؤخراً مع التجمع البرلماني النسائي، تشجعت كثيراً بتوق النساء إلى السلام وطلبهن من قادة جنوب السودان تجاوز الطموح السياسي الشخصي من أجل الأجيال المقبلة ولإنشاء أمة أكثر تماسكاً. فقد قلن: ”يرجى أن تساعدونا على تجفيف دموع نساء جنوب السودان“. ولذلك أدعو المجلس وقادة المنطقة وجميع أصدقاء الدولة الناشئة أن يظلوا على التزامهم التام بتشجيع الحلول التوفيقية الضرورية التي ستحول تصريحات الالتزام العلنية إلى سلام على أرض الواقع. إن البعثة، بالتعاون مع شركائها، لا تزال ملتزمة بتيسير السلام والأمن وتقديم المساعدة الإنسانية وإرساء أسس التنمية الطويلة الأجل. وهذا أقل ما يستحقه الفتيات والفتيان والنساء والرجال في جنوب السودان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أولغوين سيغارّوا.

السيد ألغوين سيغارّوا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي أن أخاطب أعضاء المجلس بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. وفقاً للفقرة ١٦ (و) من ذلك القرار، واستناداً إلى القرار الذي اتخذه المجلس بأن على اللجنة تقديم تقرير عن أعمالها في غضون ٦٠ يوماً وكلما كان ذلك ضرورياً بعد ذلك، أود أن أقدم عرضاً موجزاً للعمل الذي أنجز منذ اعتماد القرار في ٣ آذار/مارس.

وفي ٢٠ آذار/مارس، وبعد يوم واحد من إصدار رئيس مجلس الأمن مذكرة تعلن رئيس اللجنة ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

وانتخاب ممثلي ماليزيا ونيوزيلندا نائبين للرئيس، وزعت الرئاسة نسخة من مشروع المبادئ التوجيهية، ومشروع مذكرة شفوية ومشروع بيان صحفي للحصول على تعليقات من الوفود وفقاً للفقرتين ١٦ (ه) و ١٧ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

وفي هاتين الفقرتين، على التوالي، قرر المجلس أن تنشئ اللجنة المبادئ التوجيهية اللازمة لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة ودعا جميع الدول الأعضاء لإبلاغ اللجنة خلال ٩٠ يوماً بعد اتخاذ هذا القرار فيما يتعلق بالتدابير التي نفذت امتثالاً للأحكام الفقرتين ٩ و ١٢ من القرار، أي الحظر المفروض على السفر وتجميد الأصول.

وجرى النظر في مشروع المبادئ التوجيهية ومشروع المذكرة الشفوية ومشروع النشرة الصحفية في جلسة غير رسمية عقدت في مقر البعثة الدائمة لشيلي في ٢٤ آذار/مارس. وتم رسمياً اعتماد مشروع المذكرة الشفوية ومشروع النشرة الصحفية في الاجتماع الرسمي الأول، المعقود في ١ نيسان/أبريل. وأقرت المبادئ التوجيهية للجنة في ٢٠ نيسان/أبريل عقب إجراء عدم الاعتراض.

وفيما يتعلق بتعيين فريق الخبراء، أود أن أبلغ أنه في ١٥ نيسان/أبريل وزعت اللجنة رسالة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية تتضمن قائمة بأسماء المرشحين الخمسة، بما في ذلك خبراء في الشؤون الإنسانية والموارد المالية والبشرية والأسلحة والجماعات المسلحة والشؤون الإقليمية. وفي ٢٢ نيسان/أبريل أرسلت رسالة إلى الأمين العام المساعد تشير إلى أن اللجنة لا تعترض على المرشحين المقترحين. وصدرت رسالة التعيين الموجهة من الأمين العام في ٢٧ نيسان/أبريل بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2015/287) ومن المتوقع أن الفريق سيكون في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو لإجراء مشاورات والاجتماع مع اللجنة في ٢٢ أيار/مايو قبل السفر إلى المنطقة للبدء في جمع المعلومات ودراستها وتحليلها وفقاً لولايتها.

وفيما يتعلق بالاجتماعات الأخرى، حضرت اللجنة في ٢٨ نيسان/أبريل جلسة عن المعلومات عقدتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأصدرت بعدها بياناً صحفياً. وفي ٨ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطتين من السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع. عقب ذلك الاجتماع، صدر بيان صحفي أقرّ أعضاء اللجنة فيه، وفقاً لأحكام الفقرتين ٧ (د) و ٧ (ه) من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بأن الأشخاص والكيانات يمكن أن يخضعوا للجزاءات الاقتصادية المحتملة وإجراءات حظر السفر بسبب أعمال مثل الهجمات على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وأعمال العنف، بما في ذلك الاغتيال والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي؛ واستخدام الأطفال أو تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة. وتتطلع اللجنة إلى استمرار التعاون مع الإنتربول ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وكلا الممثلين الخاصين في أثناء اضطلاعها بمهامها.

وفي الوقت المناسب، تعتزم اللجنة أيضاً الاجتماع مع ممثلي جنوب السودان والدول الأخرى في المنطقة بغرض تبادل الآراء بشأن الجزاءات التي قد تكون مفروضة امتثالاً للفقرة ١٦ (ز) من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر الدول الأعضاء بأنه، امتثالاً للفقرة ١٧ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، تتطلع اللجنة إلى أن تتلقى، في غضون ٩٠ يوماً وفي موعد أقصاه ٣ حزيران/يونيه، التقارير المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأصول.

في هذا الصدد، أطلب من أعضاء المجلس أن يفعلوا ما يقولون.

وقبل أن أختم، أود أن أشير إلى أنه رغم إحراز تقدم في الأسابيع الأخيرة فيما يتعلق بإنشاء اللجنة وفريق الخبراء، فإن اللجنة تدرك تماما الحالتين الإنسانية والأمنية الخطيرتين في جنوب السودان. وأشير إلى تكرار مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) عزمه على فرض الجزاءات المناسبة من أجل الاستجابة لهذه الحالة، بما قد يشمل فرض حظر على الأسلحة، وإدراج كبار المسؤولين عن أفعال أو سياسات تهدد السلام والأمن أو استقرار جنوب السودان، في قوائم الجزاءات. وذلك، من أجل تشجيع حكومة جنوب السودان وقوات المعارضة على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، اتخاذ تدابير فعالة وشاملة لإجبار القوات الخاضعة لسيطرتها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على وقف العمليات العسكرية، وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية.

ويذكّر الرئيس بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قد أشاد في ٢٤ آذار/مارس باعتماد القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وفي الوقت نفسه، أشار إلى إعلاناته السابقة بشأن مسألة الجزاءات المفروضة على أولئك الذين يقوضون السعي لإحلال السلام، وينتهكون القانون الدولي الإنساني، ويعرقلون جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما يشير الرئيس أيضا إلى بيان رئيس الاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٢ أيار/مايو، الذي يسلط الضوء على أهمية،

”التنفيذ الفعال للجزاءات ضد كل من يقوض السعي لإحلال السلام وينتهك القانون الدولي الإنساني، ويعرقل جهود قوات حفظ السلام في الميدان، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.“

وفي هذا الصدد، تؤكد الفقرة ٥ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) استعداد المجلس لفرض عقوبات محددة الأهداف، من أجل الإسهام في تحقيق السلام الشامل والمستدام في جنوب السودان. وقد أسند المجلس إلى اللجنة مهمة جمع واستعراض المعلومات المتعلقة بالأشخاص والكيانات التي قد تكون مسؤولة عن المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر، في أعمال أو سياسات تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، وفقا لأحكام الفقرة ٧ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر دعوة المجلس في الفقرة ١٩ من نفس القرار وحثه جميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على التعاون مع فريق الخبراء. كما يحث جميع الدول الأعضاء على ضمان أمن أعضاء فريق الخبراء ووصولهم دون عوائق، بصفة خاصة إلى الأشخاص والوثائق والمواقع، بحيث يمكن لفريق الخبراء الاضطلاع بولايته بشكل صحيح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أولغوين سيغارا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دنغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى بخصوص مسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي. إن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس تحت رئاستكم، واسمحوا لي أن أهنئكم سيدتي، على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر أيار/مايو، وأن أتعهد بدعمكم أنت وفريقك والتعاون معكما. كما أود أن أثني على سلفكم على رئاستها الناجحة للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام في جنوب السودان، التي اكتسب نهجها المتسم بالالتزام والتعاون والتفاني، تقديرا واسع النطاق في البلد وعلى الصعيد الدولي.

لقد استمعنا باهتمام واضح لبيان رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن التقدم المحرز في عملها. ونتعهد بالتعاون مع الرئيس ولجنته وفريق الخبراء.

وغني عن القول، بأن سبب أخذي الكلمة بشكل متكرر أمام المجلس، يكمن في الوضع المتأزم والخطير في بلدي. وذلك شرف أتمنى لو لم أكن في حاجة إليه. وهذا الوضع الذي يواجهنا هو عبارة عن معضلة. فمن جهة، وكما قلت في كثير من الأحيان، رغم أننا لا نتفق دائما، فإننا ندرك أن انشغال المجلس المستمر بالوضع في بلدنا ينبع من قلق المجتمع الدولي جراء الصراع المأساوي في البلد وعواقبه الإنسانية الوخيمة، ونحن ممتنون بصدق لهذا الاهتمام. لكن من ناحية أخرى، فإنه يثير العديد من المسائل التي لدينا خلافات حقيقية في الرأي بشأنها.

ولا يمكن أن يكون ثمة شك في مصلحتنا المشتركة في إحلال السلام والأمن والاستقرار في بلدنا. نحن نشعر جميعا بالألم لوفاة ومعاناة أبناء شعبنا الأبرياء. وبالتالي، فإن خلافاتنا لا تكمن في الهدف الأسمى لإحلال السلام والحاجة لحماية المدنيين، ولكن في طرق تحقيقهما. على سبيل المثال، يمكن مناقشة الادعاءات الكثيرة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي كل حالة، تطلق فيها هذه الادعاءات هناك وجهات نظر مختلفة، وبالتالي خلافات. وعلاوة على ذلك، فقد كان مبدأنا عدم الإنكار وعدم انتهاج موقف دفاعي فيما يخص مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى غرار أولئك الذين يؤمنون بمثل حقوق الإنسان، لدينا مصلحة مشتركة في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه يمكن للتفاصيل أن تفضي إلى وجهات نظر مختلفة حول ما يحدث بالفعل على أرض الواقع.

وفيما يخص المسألة الأخرى المتعلقة بالجزاءات والاجراءات العقابية الأخرى، إن كان من المؤكد أنها تيسر وتسرع تحقيق السلام، لن يكون هناك أي خلاف عليها. وكان موقفنا هو أنها بدلا من تعزيز السلام، من المرجح أن تؤدي إلى تصلب المواقف وتتسبب في وقوع مواجهات. ومن شأن ذلك تقويض التعاون اللازم بشأن عملية السلام. ونحن نعتقد أنه للمجتمع الدولي، ككل وكدول أعضاء، السلطة الأخلاقية والنفوذ للضغط، لإشراك الأطراف بشكل بناء، بدلا من استعدائها عن طريق التهديد باتخاذ إجراءات عقابية.

إننا نعتقد أيضا أن الجهود التي تبذلها الحكومة، ولا سيما الرئيس سلفا كير، من أجل قضية السلام لا يتم الاعتراف والإشادة بها بشكل كاف. إن ما قام به، الرئيس كير، وهو الزعيم المنتخب ديمقراطيا في مواجهة تمرد يهدف إلى الإطاحة به، حيث انتقل بسرعة من مرحلة اندلاع التمرد إلى إشراك خصومه في حوار من أجل إحلال السلام وتقديم تنازلات كبيرة لأمر جدير بالملاحظة. إن إصدار عفو عن أولئك الذين يشنون الحرب ضد الدولة، ودعوتهم للعودة والانضمام إلى العملية السياسية، بل وإعادتهم إلى مناصبهم السابقة في القيادة، ناهيك عن الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، وتقاسم السلطة معهم، قد يعتبره البعض نوعا من تشجيع الإفلات من العقاب، لكنه في الواقع يدل على الالتزام الجاد بالسعي لإحلال السلام.

إننا نقر بأن السعي إلى تحقيق السلام يتطلب التعامل مع الأطراف المتحاربة بقدر معين من الموضوعية والنزاهة والمساواة. لكن الحق والباطل، لا يكونان دائما لدى طرف واحد، ولا يتساويان أبدا.

والمخاطر المتصلة بهذه المعادلة الأخلاقية هو أنها قد تؤدي إلى أن يتساوى مرتكب الفعل غير المشروع مع المتضرر، وهذا لا يمكن أن يكون أساسا للتوصل إلى حل عادل حقا.

ما زلنا نقدر تقديرا عميقا جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). في الواقع، فإن السرعة التي أجريت فيها هذه الجهود بعد فترة وجيزة من اندلاع القتال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت مثيرة للإعجاب إلى حد كبير. وقد تلقت جهود الهيئة، منذ ذلك الحين، دعما

مستمرا من الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة، وبشكل خاص بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومجموعة واسعة من الشركاء الدوليين الآخرين. ومع ذلك، فإن تقارير الأمين العام وممثله الخاص، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى تشير إلى أن التحدي هو تحد هائل ويدعو إلى مضاعفة الجهود. ومن المؤلم جدا قراءة تفاصيل العنف المتفشي في البلد، ولا سيما في الولايات الثلاث الأكثر تضررا، وعلى الرغم من أن البعض قد ينظر إلى نصف الكوب الفارغ وغيره ينظر إلى النصف الممتلئ، فإن استعادة السلام يجب أن تكون على رأس الأولويات بالنسبة للأطراف والشركاء الدوليين.

وكما أرى، فإن التاريخ على وشك أن يعيد نفسه. فقد بدأت مبادرة الهيئة الحكومية الدولية في أوائل التسعينيات، التي تُوجَّت في نهاية المطاف باتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، بإعلان مبادئ واعد جدا. ومع مرور الوقت، بدأت العملية تتعثر حيث بدأ الخلاف يدب فيما بين الشركاء الإقليميين. وتم بعد ذلك تعزيز هذه العملية وتنشيطها من قبل أصدقاء الهيئة الحكومية الدولية الذين تطوروا ليصبحوا منتدى لشركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مع مجموعة ثلاثية وهي النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التي تلعب دورا قياديا وناجحا في نهاية المطاف. ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن عملية وساطة الهيئة الحكومية الدولية تواجه تحديات جسيمة وتظهر عليها علامات تنبئ عن الإجهاد. ولا بد من تعزيزها وتنشيطها. وحقيقة أن مبدأ إيغاد+ ٥ يجري النظر إليه بجدية هي علامة مشجعة، ولكن لا بد من اتخاذ إجراءات بشأنها وعلى نحو عاجل. ولكن لا بد من اتخاذ إجراءات بشأنها، وحتى يلزم عمل المزيد، وعلى وجه السرعة.

كما يشجعنا ما يبدو أنه استعداد متزايد لتقديم المزيد من الدعم لبناء القدرات في بعض المجالات البالغة الأهمية في الترتيب الجديد لأولويات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما في القطاع الأمني. لقد قلنا دائما إنه لئن كان من المفهوم أن الضرورة دعت الأمم المتحدة إلى إعادة ترتيب أولوياتها في ضوء الحالة الراهنة للنزاع، فليس من الضروري أن ينظر إلى بناء القدرات كوسيلة لتمكين الحكومة من أن تكون ظالمة أو قمعية، ولكن ينبغي النظر إليها باعتبارها وسيلة لإعداد مؤسسات أكثر مسؤولية واستجابة للحكم الرشيد، وقادرة على حماية السكان المدنيين وكفالة رفاههم العام. لقد تلقينا تقارير إيجابية للغاية بشأن تعاون قيادة قوات الشرطة مع بعثة الأمم المتحدة ونحن نرحب بآفاق زيادة التعاون لتعزيز دور الحماية الذي تقوم به قوات الأمن، ولا سيما الشرطة. وفيما يتصل بخدمات الشرطة، هناك نظام السجون الذي هو بحاجة ماسة إلى الإصلاح. والأمر الذي لا يقل عن ذلك أهمية هو النظام القضائي وتأهيل القضاة، لا سيما في ضوء الدعوة إلى المساءلة. وهذه بعض المجالات ذات الأولوية التي تتطلب بناء القدرات والدعم من قبل الأمم المتحدة.

وأخيرا، وبينما يبدو الآن أن نظام الجزاءات قائم وعلى وشك أن يبدأ تنفيذه، فلا نزال ننادي بشدة إلى التعاون البناء بين المجتمع الدولي والأطراف، ولا سيما الحكومة. وهناك الكثير الذي يمكن عمله من خلال التعاون الإيجابي، في حين تنطوي المواجهة على مخاطر قد يكون مردودها عكسياً. على الرغم من أنه لا يمكن وضع نهاية للحرب بين عشية وضحاها من خلال إجراءات من جانب واحد، إلا أنني على ثقة بأن التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات المحددة التي يمكن تتخذها الحكومة بمعايير واضحة، يمكن أن يشجع على التعاون مع المجتمع الدولي. وقد تم بالفعل إجراء الكثير من بعثات النوايا الحسنة على الصعيد الدولي في جنوب السودان. وسيكون من المؤسف أن يتم تبديد ذلك وأن يحرم شعب جنوب السودان، الذي سبق له أن عانى من الدمار لعقود، من الحماية والمساعدة والدعم الإنمائي الذي هو في أمس الحاجة إليها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.